الطفولة المشردة ونصيبها من عناية الدولة والأفراد

لحضرة الأستاذ فتح الله محمد المرصفي

مفتش التعليم بمصلحة المحبوسين

حضرات أصحاب المعالي والسعادة والعزة .

سيداتي سادتي :

ليست إقامة المؤتمرات بدعة اليوم، فقد كانت بالأمس ولا تزال مظهرا من أجل مظاهر الديمقراطية من حيث طرح الآراء واستعراض المقترحات وتمحيصها والوصول بها من وراء البحث إلى الحقيقة التي هي غاية المجتمع .

ولعل أهم مظاهر الإصلاح فيما نعتقد وما نحن بصدد بحثه، من حيث سبل كفاح التشرد وإجرام الأحداث ، أن ما كان يقصد من اجتماعات دورية سنوية كمؤتمرات يشترك في مباحثها الرجال والنساء على حد سواء في اتحاد العالم المتمدين ماهي إلا لابحث والاستقرار، حتى ينتهي المؤتمرون إلى قرارات عما قد يشيرون بها من توجيهات فيما يستجد من نظام ووسائل، سواء أكان منها في محيط الوقاية أم طرائق الإصلاح والعلاج .

ففي سنة ١٨٥١ عقد أول مؤتمر في برمنجهام ببلاد الإنجليز لدراسة مدى الحاجة إلى مؤسسات الأحداث فيما ينبغي أن تكون في مقدمة وسائل إصلاح الأحداث العمل وصغار المجرمين ، وقد كان نتيجة ذلك أن أنشئ كثير من المدارس الصناعية الخيرية . وفي سنة ١٨٥٤ صدر قانون خاص بالإصلاحيات يجيز لهذه المؤسسات الخيرية إعطاء إجازات (شهادات) معتمدة على أن تقبل لحاق الأحداث بها بناء على قرار محاكم الأطفال الذين هم دون السادسة عشرة .

كما أنشئت أول إصلاحية للبنات في أبريل سنة ١٨٥٤ ومن ثم عدل قانون سنة ١٨٥٤ بقانون سنة ١٨٦١ وقانون سنة ١٨٦٦ وما أدخل عليه من تعديلات سنة ١٨٧٢ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٣ وسنة ١٨٩٩ إلى قانون سنة ١٩٠١ حتى صدر

قانون سنة ١٩٠٨ المسمى بقانون (إدوار) . وأخيرا صدر قانون الوقاية من الجريمة للأحداث والشبان والشابات سنة ١٩٣٣ شاملا حماية الأحداث ورعاية الشباب على السواء ، فوضعت طرائق العلاج ووسائل الوقاية .

وإن عصبة الأمم فى دور انعقادها السادس والثمانين أبدت فى جلستها المنعقدة فى ٣ من مايو سنة ١٩٣٥ رأى اللجنة الاستشارية لحماية الطفولة والشباب التابعة للعصبة وهو العدول عن حبس الأحداث والشباب إلى تقويم أخلاقهم فى منشآت تعنى بالذات المعنوية .

إن هذه البادرة من الشباب المصرى لنال حسن وبشير خير يقوى فينا الأمل والرجاء عما سوف يضطلع به هؤلاء الشبان من مشروعات اجتماعية لمستقبل مصر الناهضة ، ما نرجو صادقين لهذا المؤتمر من خير ونلاح فيما يستقر عليه من نتائج وقرارات فى وقت تشغل فيه مشكلة الطفولة المشردة بال الهيئات الحكومية من وزارة الشئون الاجتماعية وعلى رأسها معالى وزير الشباب محمد فؤاد سراج الدين باشا ، الذى كان نصيب الأحداث المشردين من عنايته كبيرا ، ومن عطفه وحنانه سراجا منيرا ، فيما وضع من مشروعات لإقامة مؤسسات الأحداث وما سوف يطالعنا به من تشريع شامل حماية الطفولة ورعايتها .

ومن المعلوم أنه كلما اشتد ألم الإنسان من العلة كلما نشط إلى طلب الشفاء والبحث عن أسبابه ، وهذا الحال فى كل العلل والأدواء الاجتماعية ، وكلما كثرت أضرارها ووضحت عيوبها وزاد التألم منها ؛ تحقق دنو الإصلاح ، ورغب الناس فى أفضل الأحوال ، وسعوا إلى تحقيق رغباتهم .

يحيط بالأمة المصرية — كغيرها من أمم العالم — مشكلات اجتماعية لاحد لها ولا نهاية . فهناك مشكلة إصلاح القرية وإسعاد الفلاح ، إلى مشكلة الأسرة وأثرها فى تشرد وإجرام الأحداث ، وغير هذا وذاك مما هو غير خاف على حضراتكم ، ولا جدال فى أن مبدأ الجريمة عند الأطفال من باعث عائلى وأنه ينتهى بمشكلة الهيئة الاجتماعية ، وأن بإهمالنا الأخذ بأسباب العلاج والتغلب على هذه المشكلات وما يحيط بها من ظروف ، لا شك أنه سيجعل حل كل مشكلة وما يتفرع منها عسيرا إلا إذا هب القوم عامين ملبين صوت الرأى العام فتتعاون الجماعات وتتضافر الهيئات والحكومة متجهة نحو الإصلاح الاجتماعى المنشود . فمشاكلنا وإن كانت تبدو فى ظاهرها مستعصية الحل ، إلا أنها أمام جهود الشباب والأيدى المخلصة ، والضمير الاجتماعى يسهل حل كل ما استعصى من معضلات ، وأن فى مقدمة تلك المشكلات مشكلة الطفولة المشردة ولو أنها فى ذاتها مشكلة اجتماعية خطيرة لما أثرها فى عالم الجريمة والمجرمين ، فلأنه فى يقينى أن الطفل المشرد اليوم إنما هو إلا ذلك المجرم العتيد ابن الغد .

والواقع الذى لا مرية فيه أن هـذه المشكلات ليست عسيرة الحل بل من المستطاع التغلب عليها إذا اتخذنا إلى سبيل علاجها وحلها الطرق الفنية الصحيحة .

ويجدر بنا أن نسجل فى هذا المقام ما تتوج به هـذا العصر الجيد من إحساس فياض نحو أفراد الشعب وبخاصة الفقراء، إذ ضرب لنا مليكنا البار الصالح المحبوب فاروق الأول حفظه الله المثل العليا فى كل مناسبة عما يكنه من عطف سام نحو الإنسانية فى مختلف نواحى الحياة الإجتماعية، وما اعترمته وتؤديه حكومته الرشيدة من عناية قصوى خالصة لوجه الله والوطن لحل مشكلاتنا الاجتماعية، فقد جاءت مفصلة فى خطاب العرش لسنة ١٩٤٤/٤٣ وما تناوله بوجه خاص من القضاء على التشرد والتسول .

ولا جدال أن مشكلة تشرد وإجرام الأحداث فى مصر قد شغلت بال الهيئات الحكومية منذ أكثر من نصف قرن ، وما تزال هـذه المشكلة موضع بحث مستفيض من مختلف الهيئات والأفراد ممن كلفوا بالخدمة العامة وشئون مصر الاجتماعية .

وليس بعزيز على المرأة المصرية بعد ما أصبحت فيه من مكانة فى المجتمع أن تعمل لإسعاد الأسرة ورفع مستوى الحياة الاجتماعية، ومن أولى بإصلاح حياة الأسرة وشئونها الاجتماعية من المرأة ؟ وإنى أهيب فيما ألمحت إليه من كلمات وجيزة لاتتسع سطورها فالمجال لما سجله التاريخ القديم والحديث ، وما اعترف به علماء الاجتماع وأقره القادة والمصلحون وما نصت عليه الشرائع والأديان المختلفة لمكانة المرأة فى جميع نواحى حياة الأسرة ، والمرأة إن صلحت صلح كل شىء ، وإن أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق .

ولنا فيما جاء على لسان معالى وزير الشئون الاجتماعية دليل صدق عما للأسرة من مكانة فى المجتمع، إذ يقول معاليه فى بحث مستفيض عن مشكلاتنا الاجتماعية ، وما دامت الأسرة كما هو معلوم أساس كل مجتمع، بل هى المجتمع فى صورة مصغرة ، وكل إصلاح للأسرة المصرية إصلاح ونهوض بالمجتمع المصرى، لذلك كان من واجب المصلح الاجتماعى فى مصر أن يختص شئون الأسرة المصرية بوفير العناية والاهتمام .

وما أسعدنى حظا إذ توليت خدمة هؤلاء البائسين من الأحداث المشردين وصغار المجرمين بما يزيد على ربع قرن ، فحالت نفوسهم وسبرت غور عقولهم ومكنون أسرارهم، فرأيتهم بائسين ضعيفى العقول وضعيفى النفوس والأخلاق مهزولى الأجسام لا ذنب لهم إلا الآثار الناشئة عن نظام الزوجية من طلاق ومشاحنات وشجار عنيف لا يقوى على تحمله الطفل، فوق ما يحيط به من بواعث الفقر المدقع والبيئة الفاسدة والأمراض المزمنة واليأس والسآمة وموت العاطفة فى قلوب قويهم وفقدان روح الدين والأخلاق بين أفراد وجماعات الأمة ، كل هذا وغيره من أهم العوامل فى تكوين المخلوقات التى تعبأ بها جيوش الجريمة

لمباغتة الأمن العام و إحلال الاضطراب محل الطمأنينة والسلام ، وفى هذا يقول شاعرنا العربى :

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

ولسا سيداتى وسادتى فى مقام سرد إحصاءات وأرقام تقديرا لما تجلبه الحيثات القضائية وما تسجله سنويا من جرائم الأحداث ومخالفاتهم أو من ضمتهم وتضمهم جدران الاصلاحيات والسجون أمس واليوم مما لا نستطيع حصره وما لا يتسع له وقتكم ، حيث إن الإحصاءات السنوية للدولة وما تصدره من حين لآخر مصلحة السجون من تقارير ضافية فى عهدها الأخير ، هذه وغيرها خير مرجع لمن يريد الوقوف على حقيقة الأمر من حركة الأحداث الحمل وصغار المجرمين وتزايد جرائم التشرد والإجرام فى السنوات الأخيرة مما لا ريب له أثره ونتائجه من تقديركم .

وليس من المستطاع أن نقرر شيئا نرغب فى إصلاحه قبل بحثه بحثا مؤسسا على الأصول الفنية من وجوهه المختلفة ، من حيث فحص الحدث صحيا وعقليا ونفسيا ، والوصول إلى البواعث التى دعت بالحدث إلى الانزلاق فى الجريمة حتى يمكن بهذا تقرير العلاج ، فلا بد إذن أن توجد بمصر طبقة من الباحثين الإختصاصيين فى مختلف الأبحاث الفنية والاجتماعية تكون مهمتها إجراء الأبحاث والتجارب وجمع المشاهدات وعمل الإحصاءات وذلك نتيجة لفحص الأحداث فحصا دقيقا يمكن معه إقرار العلاج ، عندئذ وعندئذ فقط يمكن أن تقوم نظم الإصلاح ومقاومة الجريمة وكفاح التشرد سواء أكانت بوسائل الوقاية أم بمعاهد الإصلاح التى يجب أن تكون على أسس متينة من نتائج هذه الأبحاث .

أما ما نعمله نحن الآن فهذا فى نظرى بل وفى نظر الذين يتصدون لإصلاح هؤلاء الأحداث ليس إلا تقليدا ومحاكاة .

من أجل هذا يجب على الحيثات العاملة والجماعات المفكرة أن تنشط إلى العمل بهم شاحذة على إنشاء أمثال هذه المباحث حتى يمكن أن يقال إننا نأخذ بأسباب طرائق العلاج من الوجهة الفنية العملية الصحيحة .

لقد بدت فى السنوات الأخيرة ظاهرة نما الشعور بها إلى حد أن تقرر أن الحمل وصغار المجرمين لم يحترفهم تيار الإجرام أو تشربت به نفوسهم إلا لما لديهم من حذق صناعة تحول دون فاقتهم و يأمنون بها غوائل الحاجة ، لهذا جرت الأمم الناهضة المتحضرة حين فكرت فى علاج هذه المعضلة الخطيرة أن تضافرت الحيثات الحكومية بالجماعات الخيرية فكونت منهما كتلة واحدة رسمت لغايتها خير الطرق وأنجع السبل ، وعدى أنه إذا ما اتجهت أنظار الحيثات الخيرية إلى العمل على انتشار المدارس الصناعية وحماية الأطفال من جميع الوجوه لقدمت للأمة أثرا خالدا يذكر لها بالفخر الخالد .

وجدير بنا وقبل أن نقص على مسامع حضراتكم سيداتى وسادتى ماتال الطفولة المشردة من رعاية الدولة حكومة وشعبا أن نمهد بالقول إلى ذلك مايحدثنا به تاريخ إصلاح الأحداث الهمل وصغار المجرمين ومعاملتهم من حيث الأديب والجزاء فى العصور الأولى . فالعقوبة فى العصور الأولى وفى مفتتح القرن الثامن عشر كانت متفقة بطبيعة الحال مع ماكانت عليه تلك الروح الاستبدادية من قوانين عاسفة فى حكومات بلاد العالم ، وكان نصيب الأحداث من تلك العصور لا يقل عن معاملة المجرم البالغ من حيث استعمال وسائل التنكيل والانتقام حتى أنه فى بلاد الإنجليز مثلا كان الطفل فى سنة ١٨٠١ يعدم شنقا وهو فى سن العاشرة إذا ارتكب جريمة سرقة ملفقة من مسكن أو سرقة ما قيمته شلنا أو أكثر واستمرت هذه الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر وإلى مفتتح القرن التاسع عشر حيث كان يسجن الأطفال جنبا إلى جنب مع كبار المجرمين فى السجون العمومية ، وقد كانت الأمم جميعا فى هذا سواسية . .

ومنذ سنة ١٨٧٨ دبت الحركة الفكرية لحماية الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم امتدت إلى جميع الأمم الأوربية تدريجيا ومنها إلى العالم المتمدين أجمع وكانت لهذه الحركة نتيجتان :

النتيجة الأولى — تم فصل الأحداث اهمل وصغار المجرمين وحجزهم فى مكان خاص سمى بالإصلاحية أطلقت بالأمس على أمكنة الحجز التى يوضع فيها الأحداث المحكوم عليهم بأحكام ضد مخالفات كان يعدها القانون (جرائم) وكانت هذه الدور فى نظامها لا تختلف عن نظم السجون البحتة فى شىء .

والنتيجة الثانية — وهى أن قامت نظرية الإصلاح والتهذيب وأخذت معظم الدول تدريجيا بما تقضى به من إصلاح وتهذيب أساسه الطفل المجرم من حيث رعايته وحمايته دون الانزلاق فى عالم الجريمة حتى ذهب القوم من الأمم المتمدينة إلى تسمية هذه الدور الإصلاحية للعاهد كما أسموها مدارس صناعية أو زراعية أو مدارس تدبير منزلى للبنات .

وإن مصر التى تأخذ دائما بأحسن النظم وأنجعها سايرت دول العالم المتمدين فيما ذهبت إليه من حيث معاملة الأحداث المشردين وصغار المجرمين ما نستطيع سيداتى وسادتى أن نرجع بحضراتكم إلى مبعث الحركة الفكرية من إصلاح هؤلاء الأحداث وفيما نجمله فى أربع خطوات :

الخطوة الأولى :

١ — الطفل السجين : إذا كان كل من زار سجنا من السجون المصرية فيما قبل سنة ١٨٩٤ كان يقع نظره على عدد ليس بالقليل من الأطفال ، تلك حال اهتم بشأنها مفتش

عام السجون إذ ذاك (الدكتور هارى كركشنك) حيث ما تقتضيه من إصلاح وذلك باتخاذ أول تدبير مؤداه جمع هؤلاء الأطفال فى صعيد واحد أسماه (إصلاحية الأحداث) بمقرها الاسكندرية وذلك فى سنة ١٨٩٤ وكانت فى نظامها لا تقل عن نظم السجون فى شىء.

٢ — وكان للطفل الشريد فيما بعد أثره فى توجيه المسؤولين من رجال الأمن والقانون من حيث العمل على إصلاحه وحماية المجتمع منه منذ سنة ١٩٠٨ وذلك بوضعه بالإصلاحية.

الخطوة الثانية :

استقر رأى أولى الشأن من الهيئات الحكومية على إجراء تعديل فى قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ بما أدخل عليه من تعديل سنة ١٩٠٤ من حيث محاكمة الأحداث على جرائمهم وما يصدر من أحكام تتناول الحبس والجلد والوضع فى الإصلاحية لمدد أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات، هذا عدا ما يصدر من أحكام تقضى بسجن الأطفال فى السجون العمومية وما أدخل بعد من تعديل طبقا للمرسوم رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١ من حيث وضع المجرم الصغير بمدرسة إصلاحية لمدة لا تزيد على خمس سنوات ولا يبقى بها بعد سن الثامنة عشرة، وأخيرا أجرى تعديل لقانون العقوبات صدر برقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وما انتهى اليه الأطفال من عناية إذ ألغيت العقوبات البدنية بتاتا وحرم سجن الأطفال فى السجون العمومية دون سن الثانية عشرة.

وفوق هذا ما وضع من قانون تشرد الأحداث رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ كما أنشئت محكمة للأحداث فى سنة ١٩٠٥ بالقاهرة تحاكى نظام محاكم الأحداث فى الولايات المتحدة الامريكية إذ ذاك واختير أول قاض لها ثروت بك (المرحوم صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا). وفى سنة ١٩٠٦ انشئت محكمة للأحداث فى الاسكندرية وكان أول قاض لها عبد الفتاح يحيى بك (حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا) وفى سنة ١٩٢١ انشئت نيابة الأحداث فى القاهرة والأسكندرية. وفى يونيه سنة ١٩٤٠ أنشئ مكتب الخدمة الاجتماعية بجانب محكمة الأحداث بالقاهرة كتجربة ناجحة لأحد مشروعات الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وذلك بناء على قرار وزارة العدل ووزارة الشؤون رقم ٩/٣٦/٧٤ بتاريخ يونيه سنة ١٩٤٠ وأهم اختصاصه بحث حالة الغلام المقدم للمحاكمة بحثا شاملا اجتماعيا وصحيا ونفسيا مع اقتراح العلاج. حقا إنها خطوة نحو الاتجاه الصحيح غير أنها فى اعتقادى بطيئة الأثر، ورغم هذا فإن أطفالنا الأحداث المشردين أو صغار المجرمين لا نزال نعاملهم حين محاكمتهم بما يعامل به البالغون من المجرمين سواء أمام محكمة الأحداث بالقاهرة أو الاسكندرية أو أمام المحاكم الأهلية فى غير هاتين المدينتين من مدن القطر.

ولا جدال أن فيما انتهت إليه وزارة الشؤون من تشريع أحاط الطفولة المشردة بسياج الرعاية والعناية ما يكون له من أثر بالغ وما سوف يحقق الأمل والرجاء من وسائل الإصلاح والعلاج وتلك أحلام الجميع .

الخطوة الثالثة :

فى سنة ١٨٩٦ تم نقل الإصلاحية من الاسكندرية إلى القاهرة حيث معاهد التدبير والموسيقى والرسم تجاه المطبعة الأميرية ببولاق ولتكون على مقربة من رعاية أولى الشأن فى تفتيش السجون ثم نقلت بعد إلى مكان مدرسة البنات الابتدائية بالجيزة التابعة لمجلس المديرية سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٧ انشئت إصلاحية البنات وكان مقرها حلوان .

الخطوة الرابعة والأخيرة :

١ — ما لقيه هؤلاء الأحداث المشردون والمجرمون من رعاية وتقدير فيما أقامه مفتش عام السجون (شارل كولس باشا) (١٨٩٧ — ١٩١٣) من مبنى للإصلاحية فى مكان متسع الأرجاء شارع ثروت باشا (البرنسات سابقا) وعلى أحدث نظام وقد تم نقل الأحداث اليه من البنين والبنات فى سنة ١٩٠٨

٢ — وفى مايو سنة ١٩٢٠ أصدر معالى وزير المعارف قرارا بإنشاء مدرسة الحقل الصناعية بالجبل الأصفر لإيواء الأحداث المشردين بناء على الأحكام الصادرة طبقا لقانون التشرد رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

وفى سنة ١٩٢٥ تنبه أولوا الشأن فى مصلحة السجون إلى وجوب تبعية هذه المؤسسة إليها لما لها من حق الإشراف على تنفيذ الأحكام وقد تسلمتها فى تلك السنة وعملت على نقلها إلى مكان صحى حيث وقع الاختيار عليه بالمرج وكان ذلك فى سنة ١٩٢٦ وسميت إصلاحية الأحداث بالمرج .

٣ — وفى مقدمة المشروعات الحيوية فى محيط الأحداث المشردين والتى عملت لها مصلحة السجون أنها أنشأت مصنعا للغزل بالقناطر الخيرية سنة ١٩٢٨ حيث أقامت إصلاحية الأحداث بالقناطر .

إن الأصل فى تتبع دور الإصلاحيات إلى مصلحة السجون أنها الهيئة الحكومية الوحيدة الموكول إليها أمر الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من محاكم الأحداث أو المحاكم الأهلية على اختلاف درجاتها .

ولما كانت الأحكام التى تصدرها محاكم الأحداث وما عداها من المحاكم الأهلية فى جميع أنحاء المملكة على الأحداث طبقا لقانون العقوبات سنة ١٩٣٧ وقانون التشرد

سنة ١٩٠٨ فإن توزيع الأحداث على دور الإصلاحيات وبالنسبة لهذه الأحكام تنفذ على الوجه والنظام الآتى :

أولا — اختصت إصلاحية الأحداث بالجيزة للأحداث المشردين منذ سنة ١٩٢٩ وأن مقررها الصحى ٨٥٠ غلاما ومعدل الذين يوجدون فيها من الغلمان سنويا حوالى ٩٠٠ غلام.

ثانيا — قد اختير أن يكون غلمان إصلاحية الأحداث بالقناطر من الموجودين فعلا فى إصلاحية الأحداث بالجيزة مع مراعاة شروط صحية وعقلية وأن مقررها ٣٠٠ غلام .

ثالثا — إصلاحية الأحداث بالمرج وقد انفردت بقبول الغلمان المحكوم عليهم بقانون العقوبات سنة ١٩٣٧ وذلك فى سنة ١٩٣٩ وكانت قبلا لا يلحق بها سوى الغلمان المشردين ومتوسط تعدادها حوالى ٧٠٠ غلام ومقررها الصحى ٥٠٠ غلام .

رابعا — إصلاحية البنات وتشمل البنات المحكوم عليهن بقانون العقوبات سنة ١٩٣٧ وقانون التشرد سنة ١٩٠٨

فالإصلاحية اليوم معهد يلحق به الأطفال المشردون أو صغار المجرمين طبقا لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ حيث ينال الأطفال فيه حظهم من رعاية الدولة وعنايتها من حيث الإيواء والإطعام والكساء والتعليم العام مع مزيد الاهتمام بالتعليم الصناعى أو الزراعى للبنين والتدبير المنزلى للبنات وكل هذا بالمجان وإن هذه المعاهد على نحو ما فصلنا لا تزال موضع رعاية أولى الشأن من مصلحة السجون وخاصة فى السنوات الأخيرة وإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة ١٩٣٩

إن الاهتمام بحركة إصلاح الأحداث المشردين منهم وصغار المجرمين كانت ولا تزال — على أيدى الهيئات الحكومية فى شخص وزارة الداخلية إلى سنة ١٩٣٩ ووزارة الشؤون الاجتماعية بعد ذلك ، وإن الجمعيات الأهلية فى مصر وهيئة مؤتمر الطفولة المشردة تقدر وزارة الشؤون اليوم رعايتها بالطفولة المشردة ، وتسجل بالفخر والثناء مشروع معالى وزير الشؤون الاجتماعية محمد فؤاد سراج الدين باشا لمقاومة التشرد وكفاح الجريمة بين الأطفال ، وما يقرره من إقامة مؤسسات صناعية وزراعية لحماية الطفولة ورعايتها من الجريمة والمجرمين .

لسنا ننكر على بعض الهيئات الأهلية العاملة فى العشر السنوات الأخيرة عطفها على الطفولة وخاصة ما أبدته ، وما تبديه من رعاية وعناية فى شخص الجمعية المصرية لدراسات الاجتماعية من مشروعات لها أثرها فى حماية الطفولة المشردة كمكتب الخدمة الاجتماعية والأندية الشعبية ومشروعات إصلاح القرية ، وما تبديه مدرسة الخدمة الاجتماعية الفاضرة من بحوث ودراسات وعلى الأخص طرق الخدمة الاجتماعية ونظم الهيئات المشتغلة بها وخاصة فى محيط الأطفال المشردين وصغار المجرمين ، ومشروع الجمعية الأهلية لحماية الطفولة حيث أقامت مؤسسة الرفاف المبكى ومعسكرات الطفولة وما قدمت رابطة الاصلاح الاجتماعى من مشروعات

خيرية انفردت بانشائها من مؤسسات الطفولة كدور كفالة الطفل وتربية الفتاة وما تبديه جماعة انقاذ الطفولة المشردة من نشاط مشكور وما تقوم به مبرات المعلمين من أندية الأطفال وما أنشأته وتنشئه الجمعية المصرية لأسبوع البر من مؤسسات الأطفال وجماعة نادي كوبري الليمون لأطفال الشوارع . كما أخذت الهيئات الأهلية وفي مقدمتها مبرة فريال بمدينة الاسكندرية (العاصمة الثانية) لهذا الابد الأمين في إقامة الأندية الشعبية وقد عمد القوم هناك الى موالاة الطفولة المشردة بالبحث الاجتماعي توصلا بهم الى طرق الاصلاح الشافية ووضع السبل الواقية لهؤلاء الأطفال المشردين كما نشطت جماعة حماة الحمى الى الوجيه الاجتماعي لحماية أطفال الحمالين دون الانزلاق بهم في عالم الجريمة وذلك بإنشاء الأندية والمؤسسات الصناعية وغير ذلك مما يضيق المقام عن تفصيله وما يتصل بهذه الهيئات عن قرب وزارة الشئون الاجتماعية للتوجيه والارشاد في شخص قسم الجمعيات الخيرية .

إن ما تبديه وتقوم به هذه الهيئات والجماعات من نشاط في كفاح التشرد وحماية الطفولة بوجه عام قد انفردت به مدينتا القاهرة والاسكندرية ولا تزال الحاجة ملحة إلى الهيئات العاملة والأيدي المخلصة والقلوب العامرة بالايمان وحب الوطن في تخليص عشرات الالوف من الأطفال في شتى نواحي المدن الكبرى بل وفي القرى والكفور من شر التشرد وبواعث الجريمة .

ومما هو جدير بالذكر أن قانون التشرد حين صدوره سنة ١٩٠٨ كان قاصر التنفيذ على مدينتي القاهرة والإسكندرية وأخذ يعمم العمل به في مدن القطر تدريجيا الى أن صار نافذ المفعول حتى أسوان .

وتلك حال لا ريب جديرة باهتمام الهيئات الحكومية والبرلمانية والرأي العام وما تستحق من تفكير الكتاب والباحثين وقادة الرأي والمصلحين كلها متعاونة لخير أنفسهم وخدمة المجتمع بدل أن يكون هؤلاء الأطفال حربا عواما على أنفسهم ومصدر اضطراب الأمن العام في ربوع البلاد .

شعور الهيئات والأفراد :

على أن الاعتقاد السائد من حيث شعور الهيئات والأفراد حتى المتعلمين منا تجاه العناية بالمشكلات الاجتماعية وخاصة ما كان منها له علاقة بحماية الطفولة المشردة ورعايتها . أن الحكومة والهيئات الحكومية فقط هي الوحي الوحيد والهيئة المسئولة دون غيرها على كل شيء وعليها وحدها تقع المسئولية . وفي يقيني أن المجرم الصغير ينتقم من المجتمع لأن المجتمع لم يحبه في إذاعة أو أنه لم يعترف بما عليه من طبعة حب النفس والظهور ولو بما يظهره له من شفقة وحنان نحو ظروفه العائلية أو ما يحيط به من عوامل واعتبارات دفعت به الى محيط التشرد والاجرام .

وسوف يأتى اليوم القريب الذى نرى فيه الأطفال المهمل وصغار المجرمين وأبناءنا جنبا الى جنب بين جدران المدرسة الحديثة يحميهم القانون وترفع من شأنهم الحرية والمساواة والاخاء ويأخذ بناصرهم العلم والصناعة الشريفة فى عصر حكومة الشعب حيث اتجهت الأنظار الى الخدمات الانسانية نحو الاصلاح الاجتماعى القومى المنشود .

ولئن كان الذى يحدو بنا الى ايواء أبناء الملاجئ فى مختلف أنحاء البلاد العطف عليهم خوفا من تدهورهم فى بيئة الاجرام ان هم أهملوا فان بينهم وبين إخوانهم الأطفال المهمل وصغار المجرمين لشبها يحدده اليتم والشقاء والبؤس فهم جديرون بعطفنا حريون برعايتنا . وفى هذا يقول أمير الشعراء المرحوم شوقى بك :

ليس اليتيم من انتهى أبواه من ... هم الحياة وخلفاه ذليلا

ان اليتيم هو الذى تلقى له ... اما تخلت أو أبا مشغولا

ان الطفولة المشردة تلقى اليوم عطفا شاملا وتقديرا كبيرا من وزارة الشئون الاجتماعية فى شخص وزيرها الشاب المصلح القدير محمد فؤاد سراج الدين باشا ولا أدل على ذلك مما جاء فى خطاب معاليه القيم الذى افتتح به موسم المحاضرات بقسم الخدمة الاجتماعية بالجامعة الأمريكية من هذه السنة (١٩٤٣ — ١٩٤٤) فقد كان ولا يزال حديث القوم فى مجالسهم من تقدير وإعجاب ما نورده بنصه تسجيلا للحقيقة والتاريخ .

"يجب الا يقل اهتمامنا بالاحداث المشردين عن اهتمامنا باخوانهم المتنعمين فى دورهم وبين ذويهم فهؤلاء لهم من ظروفهم العائلية ما يحميهم من غوائل الدهر ونوائبه أما المشردون فليس لهم من يرعاهم أو يساعدهم فهم فى أشد الحاجة الى اهتمام الحكومة ورعاية الهيئات الخيرية" .

رعاية خريجى دور الاصلاحيات :

لم يفت رؤساء السجون منذ زمن بعيد حين أخذ أولو الشأن فيها العمل على حماية الأطفال أن يعملوا على تحقيق رعاية الأحداث بعد تخرجهم من دور الاصلاحيات .

ففى سنة ١٩٠٦ وجه ولس باشا مفتش عام السجون إذ ذاك نداء إلى المديرين والمحافظين يطلب منهم إنشاء لجان تتولى رعاية الاحداث المفرج عنهم وقد استجاب المديرون والمحافظون هذا النداء وشكل فى كل مديرية أو محافظة لجنة لهذا الغرض برياسة المدير أو المحافظ وعضوية أعضاء من الأعيان وكانت تسلم المكافآت المالية المستحقة للأحداث الى هذه اللجنة ولكن للأسف لم يستمر عمل هذه اللجان طويلا حتى أصبحت أثرا بعد عين .

وقد ألحقت وزارة الداخلية التعليمات الصادرة فى سنة ١٩٠٦ بتعليمات أخرى فى سنة ١٩٢٤ تستنهض الهمم وتزكى من النشاط لرعاية هؤلاء الشبان خريجى الاصلاحيات بمعرفة لجان تحسين حالة الأحداث غير أن تلك الصرخة لم تظهر لها نتيجة تستحق الذكر إلا ما نسجله مع الأسف أن ١٤ ٪ فقط من الأحداث المفرج عنهم أصلحوا وعادوا الى الحياة الشريفة.

وفى سنة ١٩٢٦ صدر قرار وزارى بتشكيل لجنة للنظر فى حالة السجون لإدخال ما يجوز اصلاحه من قوانينها ونظمها وكان للأحداث أوفر نصيب من جهود تلك اللجنة وكان من بحوثها أن اقترح إنشاء مكتب خاص فى وزارة الداخلية لقيام بتحسين حالة الأحداث ورعايتهم أينما أقاموا بعد الافراج عنهم ويبدو أن ذلك صار فيما بعد من الأمور التى تناولها مصلحة العمل اليوم كما حصلت مصلحة السجون على موافقة وزارة المالية باتفاقها مع قسم القضايا على جواز استخدام الشبان المفرج عنهم من دور الاصلاحيات فى الأعمال والمهن التى يصلحون لها فى مصالح الحكومة بغض النظر عن سوابقهم فى الجرائم التى اقترفوها فى حداثة السن .

وقد بادرت مصلحة السجون وأخذت بهذا المبدأ حيث ألحقت الكثير منهم فى مختلف النواحى العملية من مؤسساتها الصناعية .

ولم يفت مصلحة السجون فى عهدها الأخير منذ سنة ١٩٣٥ أن والت هذه المشكلة بل والاهتمام بدور الاصلاحيات خاصة فى شخص مدير السجون الحازم القدير محمد حيدر باشا فقد نال الكثيرون من الأحداث (البنين والبنات) المساعدات الجدية وان هذه المحاولات التى انفردت بها المصلحة كانت أكبر حافز لجماعة رابطة الاصلاح الاجتماعى بالقاهرة حين اعتزمت العمل على رعاية خريجى الاصلاحيات من البنين فوالتها المصلحة تشجيعا وتعضيدا . وفى يقينى أن العمل فى هذه الناحية فيه متسع للجميع .

ومما يؤسف له أن أعلنت الرابطة عدم توفر الأسباب لنجاحها فى هذا الموضوع الخطير بعد تجربة دامت ثلاث سنوات وأحالته على وزارة الشئون الاجتماعية ما نرجو أن تولى هذه المشكلة العناية المرجوة والغاية الأسمى من مؤسسات الأحداث على اختلاف أنواعها ودرجاتها سواء من الهيئات الحكومية أو الهيئات الحيرية .

ولا عجب إذا ما أصاب القائمون بالأمر فى مصلحة السجون اليوم وعلى رأسهم حضرة صاحب السعادة الفريق محمد حيدر باشا حيث أقاموا أكبر مشروع حيوى خطير من حيث رعاية خريجى الاصلاحيات فأنشئت مؤسسة صناعية بالقرب من مبنى إصلاحية الجيزة يلحق بها الأحداث بعد الانتهاء من معاهدهم بنظام سوف يكفل مستقبلهم . وإنا نرجو لهذه المؤسسة فى عهد وزارة الشعب ووزير الشباب معالى وزير الشئون الاجتماعية كل تقدم ونجاح .

ولعل الهيئات الصناعية والمالية الكبرى فى هذا البلد الأمين تعمل على تعميم مثل هذا المشروع فى أنحاء البلاد وحتى يكون ضمانا كافيا للكفاح ضد الجريمة والتشرد ووقاية الأحداث وهم فى سن الشباب، ولنستطيع أن نخلق منهم مواطنين جديرين بخدمة أنفسهم والمجتمع، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .

إن مشكلة تشرد وإجرام الأحداث على وجه عام ينبغى أن تتناولها الهيئات الخيرية الاجتماعية على اختلاف أغراضها ومراميها بما تمس إليه الحاجة نحو تعزيز برنامج شامل تقف عليه الجهود وتتعاون الأيدى لتنفيذ ما تدعو إليه السبل والوسائل بما تقتضيه الناحية الوقائية منه والعلاجية على السواء . وتحقيقا لرغبة يصبو إليها العاملون الخاصون فى رفع مستوى الحياة الاجتماعية للأسرة المصرية .

وإنى إذ أتناول الناحية العلاجية من حيث الطفولة المشردة وحظها من عناية الدولة حكومة وشعبا فى أقصر حديث على أخص وسائل العلاج بما يراه شخصى الضعيف مناسبا اليوم وما يكون له أثره فى كفاح التشرد وحماية الطفولة .

أولا — إدارة خاصة لرعاية الأحداث وحمايتهم :

إن فى توحيد العمل وتركيزه فى ادارة تتولى الاشراف التام والاتصال بكل نواحى حياة الأحداث سواء المهمل وصغار المجرمين منهم أو المعوزين وذوى العادات ومن فى حكمهم وما تقتضيه الحياة الاجتماعية فى مصر واتخاذ أنجع الوسائل وأقرب السبل للعمل على تعميمها فى مختلف أنحاء البلاد وهذا كفيل بتحقيق النتائج التى تعمل لها الهيئات على اختلافها حكومية كانت أو أهلية فى ميدان الإصلاح الاجتماعى والخدمة العامة .

وإن أخص ما تتولاه هذه الادارة وتضطلع به وتشرف عليه ناحيتان جديرتان بالتقدير :

(الأولى) بوليس الأحداث — يخصص بوليس للأحداث يقوم رجاله الممتازون بواجباتهم وهم فى لباس ملكى . ويا حبذا لو اختيرت سيدة لها من الكفاية والمقدرة مهمتها جمع الفتيات تحت إمرة أحد الضباط الممتازين وبلباسه الملكى على أن يكون مقرهم فى غير مركز البوليس سواء فى المحافظات أو المدن الكبرى من المديريات وأن يبدأ بهذا النظام تدريجيا وأن تكون مهمة رجال بوليس الاحداث :

١ — جمع الأحداث المشردين ومن فى حكمهم من الشوارع وطبقا لقانون التشرد لسنة ١٩٠٨

٢ — إجراء المحاضر القانونية لإثبات ما تكون عليه حالة الأحداث سواء وفق قانون التشرد أو قانون العقوبات .

(الثانية) قسم الأبحاث الاجتماعية — فى مقدمة أعماله الاشراف على إجراء الأبحاث التى يقوم بها الاخصائيون فى الميدان الذى يختص هذا القرض باعتباره بيت الاستقبال أو بيت الملاحظة القرض منه الأخذ فى الحال بإجراء الأبحاث الاجتماعية والصحية والنفسية بمجرد وصول الاحداث اليهم. وقد كانت — ولا تزال — مؤسسة الوقف الملكى التابعة للجمعية العامة لرعاية الطفولة بداية لا بأس بها نحو الاتجاه الصحيح كما أن مكتب الخدمة الاجتماعية التابع لجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وبإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية تجربة ناجحة إلا أنها طبيعة الأمر فى هذا السبيل إذ أنه يعوزه التوسع والاضطلاع بأكثر مما يقوم به من بحث الحالات ليتمكن من السير إلى الأمام فيما أنشئ من أجله نحو الاتجاه الصحيح على أننا نرى ضرورة تعميم مثل هذه البحوث بجانب محاكم الأحداث .

وإن أخص ما يشار اليه من واقع البحث الاجتماعى الشامل تقديم الحدث الى المحاكمة — أمام محكمة الأحداث بالقاهرة أو الاسكندرية أو أمام المحاكم العادية التى توجد فى كثير من محاكم الأحداث فى جميع أنحاء البلاد مع الاشارة الى ما يقترح من رأى لعلاج أو إصلاح وذلك من حيث :

١ — وضع الأحداث تحت المراقبة ولمدد قد تقصر أو تطول حسبما يراه القاضى من ظروف وملابسات عن حالة الحدث خصوصا إذا كان فى الامكان عدم عزل الحدث عن بيئته والتأكد من إعادته الى الحياة العادية . .

٢ — توزيع الأحداث على معاهد الاصلاح والمستعمرات الزراعية والملاجئ وما عداها من مؤسسات الأحداث المعترف بها أو المعتمدة من جانب الحكومة كما نرى أن تشجع الهيئات الأهلية على الاكثار من هذه المؤسسات والاعتراف بها فكلما كان عدد أمثال هذه المؤسسات كثيرا ومتنوعا كان من المستطاع توجيهها التوجيه الصحيح بما يتفق وبيئة الأحداث وإعطاء الفرصة المباشرة للقائمين بالأمر فى هذه المعاهد لكى يتفهموا الطفل ويعملوا على إصلاحه نفسيا واجتماعيا وصحيا، وكلما كان عدد الأطفال قليلا كلما تحقق الاصلاح المنشود .

هذه المعاهد يجب أن تكون حلقة اتصال بعضها ببعض من حيث أغراضها وطرق إصلاحها ومراميها مع مراعاة تصنيف هذه المؤسسات من حيث :

أولا — السن : أى أن الأطفال دون سن الثانية عشرة يلحقون فى مؤسسات خاصة وبنظام خاص بغض النظر عما يصدر عليهم من أحكام سواء أكانت بقانون العقوبات أم التشرد .

ثانيا — يوزع الأحداث فيما فوق سن الثانية عشرة على المؤسسات المختصة لهم على أن يراعى بصفة خاصة :

(١) فصل الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات عن المشرد .

(٢) البيئة من حيث صلاحيتها وفسادها .

(٣) الاستعداد الفطرى للحدث وميوله الطبيعية وحياته العقلية .

ثالثا — نظام المراقبة الذى يلحق بمعاهد الاصلاح والمؤسسات على اختلافها ومن أهم ما يتولى القائمون بهذه الادارة :

(١) مراقبة الأحداث الذين ترى ادارة المؤسسات أن فى عودتهم الى بيئاتهم إصلاحا من شأنهم فيعودون الى الحياة الشريفة بصرف النظر عن المدة التى يقضونها أو قضوها طالت المدة أو قصرت .

(٢) مراقبة الأحداث بعد الافراج عنهم نهائيا ولمدد يتحقق معها الاتصال المباشر بهؤلاء الأحداث ومدى نجاحهم وعودتهم الى الحياة العملية الشريفة .

والناحية التى نرى أن تتصل بها اتصالا مباشرا محاكم الأحداث — إذ أن الاتصال المباشر بها يحقق التعاون والتعاضد فى العمل على تنظيم الأخذ بوسائل رعاية الأحداث وحمايتهم من شر الجريمة وتعجيل النظر فى قضايا الأحداث وإصدار قرار القضاء فيها على أساس روح التربية والاصلاح وأن تكون محاكم الأحداث فى جملها كمعاهد لها أثرها فى إقرار مستقبل الأطفال من حيث علاجهم وإصلاحهم بشتى الوسائل التى تتفق وبيئاتهم وحياتهم الاجتماعية .

ولا أكون قد تجاوزت حدى إذا ما انتهزت هذه الفرصة الغالية وأجملت فيما يلى أخص التمنيات والرغبات التى طالما تتردد فى صدور المخلصين والعاملين على إصلاح الأحداث الجنح وصغار المجرمين . ولاريب أن هذا الرجاء سيقابل من هيئة المؤتمر والسامعين بالعطف والتقدير .

يقدم الأطفال الى المحاكمة حتى اليوم بالطريقة التى يعامل بها المجرم البالغ من حيث :

(١) الحضور الى الجلسات إما سيرا على الأقدام جماعة أو أن يزج بهم فى سيارة البوليس مع البالغين جنبا الى جنب .

(٢) هيئة الجلسة وعلانيتها ونظام المحاكمة .

(٣) حضور رجال البوليس بلباسهم الرسمى .

ولما كان لهذه المظاهر وغيرها أثر قوى ينطبع فى نفسية الطفل منذ أول مخالفة فقد يهون عليه الأمر فيما بعد ويأتى بالجرائم دون خوف ولا وجل ومن يهن يسهل الهوان عليه .

وقد أصبحت محاكم الأحداث فى غير بلادنا تمثل محاكمة الأحداث بأبسط المظاهر وذلك بأن :

١ — يحضر هيئة المحاكمة من اشتهر فى دراسة حالة الحدث من كشف بحث حالته الاجتماعية وقدم التقرير عنه .

٢ — الجلسات تعقد فى حجرات بسيطة .

٣ — يمنع عام علانية الجلسات فلا يحضر الأشخاص الذين لهم صلة بحداثة الطفل ومن الضرورى التحدث اليهم .

٤ — يحضر الشهود من رجال البوليس بملابسهم الملكية .

٥ — العناية بوسائل نقل الأطفال بما يحفظ عليهم شعورهم ولا يحقرهم الى الإجرام .

٦ — عدم نشر صور وأخبار عن حوادث وإجرام الأحداث فى الصحف والمجلات على اختلاف أنواعها .

وجدير بى أن أشير الى نقطتين لهما من الأهمية والتقدير فى هذه الناحية وأنه يحق نعتبرهما أساس كل إصلاح فى محيط الأحداث على اختلاف نواحى أغراضها من الاصلاح والتهذيب .

الأولى — الموظفون :

أن نجد الموظفين الذين يضطلعون بأعباء هذه النواحى من أعمال المؤسسات وغيرها من أى مشروع اجتماعى اذا لم تتوفر فى هؤلاء صفات وميول الخدمة العامة أكثر ما يكونون موظفين وأن يكونوا قد أعدوا أنفسهم للقيام بهذه الخدمات الاجتماعية التى أصبحت اليوم فنا له أصوله وقواعده فلا يتحقق نجاح أى مشروع مهما كانت أسسه وما قد رصد عليه من مال وفير .

الثانية :

وثانى هاتين النقطتين فى يقينى أنه كلما اتجهنا برعاية الأحداث ووقايتهم وهم فى بيئاتهم وتحت المراقبة المباشرة بطريقة مجدية لكان هذا أنجع وأفيد كثيرا وألزم من الناحية الاقتصادية بدلا من العمل على اتباع الطريقة العلاجية على نظام المعاهد الالمن يثبت من البحث الاجتماعى ونتائج الفحص الصحى والنفسى وما اليه ما يبرر لحاقهم فى معاهد ومؤسسات أقرب ما تكون الى مستشفيات من أن تكون معاقل فما هؤلاء الأطفال إلا مرضى وفى حاجة قصوى الى العطف والحنان ليعوضوا ما فقدوه من رعاية الآباء وحنان الأمهات .

ومن الخير أن باقامة المنشآت وتشييد المؤسسات لحماية الطفولة المشردة التى تحتاج إلى مال طائل ينبغى أن لا تتساوى وغيرها من مؤسسات الوحدات التى أعتقد أن من بين

سكانها الكثير من الأطفال ليسوا فى حاجة الى الإقامة بها حتى يبلغوا سن الثامنة عشرة أو يزيد ثم يخرج هؤلاء الأحداث الى الحياة العملية ولا يجدون من يأخذ بيدهم أو يدبر لهم سبل الحياة العملية الشريفة اللهم إلا نفر قليل هم دون الحاجة بكثير .

الخاتمة

وإنى إذ أختم حديثى (سيداتى سادتى) فانى أشكركم على تفضلكم بالإنصات الى وأكرر شكرى الى هيئة المؤتمر التى أتاحت لى هذه الفرصة النادرة لأسمع صوت الطفل السجين والطفل الشريد . وإنى أشعر بالغبطة والسرور إذ أوجه ندائى الحار وأناشد رجال القانون من حضراتكم وعلماء النفس والأطباء والمعلمين وعلماء الاجتماع والمشتغلين بالخدمة الاجتماعية العامه والإصلاح الاجتماعى وقادة الرأى العام وفضليات السيدات اللاتى كلفن بالخدمة الانسانية وشؤون مصر الاجتماعية وكل من يهمه منا أمر كفاح الجريمة والتشردبين أطفالنا فيكون لهم الأثر العظيم والفضل الأول بما يأتونه من النشاط والمثابرة والمعونة فى تقدم إصلاح حالتنا الخلقية والأمن العام حتى يعود لمصر رقيها الأدبى ومستواها الاجتماعى وتتبوأ مركزها اللائق بكرامتها بين الأمم فى ظل مليكها المحبوب فاروق الأول حفظه الله وحكومته الشعبية الرشيدة الساهرة على رفع مستوى حياة الأسرة المصرية وسعادة الشعب وبيد الله مع الجماعة والسلام عليكم ورحمة الله .